

شفافية ومصادقية البيانات الإحصائية في المجالات التنموية

الأستاذ الدكتور حميد الجميلي المحترم

أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس - ليبيا

المقدمة:

أولاً: تحليلات شمولية:-

يرتبط مفهوم الشفافية بإتاحة القدر الكافي من المعلومات والبيانات الإحصائية وبما يؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة سواء من قبل الدولة أو الشركات أو من قبل المستثمرين الأجانب.

والعلاقة بين الشفافية وبين المعلومات الإحصائية ودقتها تبدو أكثر أهمية على المستوى الاقتصادي الدولي وقد أصبحت معظم المواثيق والاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية تنص على مبدأ الشفافية فيما يتعلق بالبيانات الإحصائية وإتاحتها بكل شفافية.

والشفافية في مجال البيانات والمعلومات الإحصائية تفرض التزامات على مؤسسات الدولة وعلى الشركات وحتى على مستوى مراكز الاستثمارات وخاصة المالية والمحاسبية منها وفي مجال الاستثمار تعتبر الشفافية في مجال البيانات الإحصائية من العوامل المحددة لاتخاذ القرار الاستثماري.

الشفافية كمفهوم هي أساساً آلية لإتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية لأطراف اتفاق معين على المستوى الثنائي أو الدولي، وعلى مستوى الجمهور.

وفي المواثيق والاتفاقيات الدولية والمنظمة الدولية باتت الشفافية أبرز عناصر آلية عملها وهناك مدونة دولية تتعلق بالشفافية على مستوى الشركات متعددة الجنسية، وباتت هذه المدونة تنص صراحة على بند الشفافية في إتاحة البيانات والمعلومات. وعلى مستوى الدولة المضيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتت هذه الدولة ملزمة بإتاحة كل البيانات الإحصائية ذات الصلة.

أما على مستوى الجمهور فإن الحق في المعرفة الإحصائية بات هو الآخر حقاً مشروعاً كالحق في التنمية.

وإطار عام فقد زادت أهمية إتاحة البيانات الإحصائية على مختلف المستويات مع تعمق اقتصاد العولمة وتزايد التوجه نحو حوكمة الشركات.

لأنشطة هذه الشركات على السياسات الاقتصادية الوطنية.

وفي مجال التنمية الاقتصادية، تساعد الشفافية في الكشف عن البيانات الإحصائية وبما يؤدي إلى زيادة كفاءة القدرة على التخطيط والتنبؤ الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية الملائمة.

وفي مجال الاستثمار الدولي تحديداً ينظر إلى إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية على أنها ذات تأثير كبير في الشروط والظروف التي يعمل في ظلها المستثمر الأجنبي، وعامل رئيس من عوامل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشفافية البيانات الإحصائية تساعد الدولة المضيفة على معرفة ما إذا كان المستثمر الأجنبي يتصرف وفق سياسات وأنظمة وتشريعات الدولة دون أن يتسبب في ضرر جسيم في آلية عملها وبرامجها التنموية.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، تبرز القضايا التالية فيما يتعلق بشفافية

البيانات الإحصائية:-

1. إتاحة البيانات والمعلومات

الإحصائية التي تطلب من

المؤسسات الدولية عن الأنشطة

الاقتصادية.

وفي مجال الاستثمار تفرض الشفافية إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية من قبل الدولة ومن قبل الشركات الأجنبية المستثمرة.

وفي مجال الشركات تفرض الشفافية إتاحة البيانات المالية عن مركز الشركة المالي بكل دقة فالكشف عن الإحصاءات والمعلومات المالية من قبل الشركات يعد شرطاً رئيساً لتجنب التلاعب المحاسبي من قبل الشركات في علاقتها مع حملة الأسهم وغالباً ما يكون التلاعب المحاسبي من قبل الشركات بسبب نقص الشفافية وعدم إتاحة البيانات الإحصائية المالية الدقيقة لحملة الأسهم.

وفي مجال الشركات متعددة الجنسية تفرض المدونات الدولية شروطاً ليس فقط على الدولة المضيفة، بل على الشركات ذاتها لكي لا تتسبب أنشطة تلك الشركات في إحداث أضرار جسيمة للاقتصاد الوطني¹.

وعليه ففي إطار الشفافية، تلزم الشركات متعددة الجنسية التي تستثمر في البلدان النامية في الكشف عن البيانات الإحصائية الخاصة بأنشطتها لتجنب الآثار السلبية

¹ الأونكتاد UNCTAD United Nations Conference on Trade & Development مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006، ص8.

ثانياً:-الكشف عن البيانات الإحصائية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية:-

أُزمت الموائيق الدولية وخاصة اتفاقيات الاستثمارات الدولية، الشركات متعددة الجنسية كافة في الكشف عن البيانات الإحصائية التالية³.

1. بيانات الميزانية العمومية.
2. بيانات الإيرادات.
3. بيانات صافي الإيرادات.
4. بيانات الموارد المالية المتاحة.
5. بيانات نفقات البحث والتطوير.
6. بيانات عن هيكل الشركة.
7. بيانات عن التوظيف.
8. بيانات عن حجم رأس المال الوطني المستخدم.
9. السياسات المنسقة في تحويل الأرباح.
10. السياسات المحاسبية.
11. بيانات عن الشركات المحلية التي تتعامل معها.
12. بيانات عن حجم الإنتاج.
13. بيانات عن المحتوى المحلي المستخدم في الإنتاج.

2. التشاور وتبادل البيانات الإحصائية بين الأطراف المتعاونة.

3. الرد على طلبات الحصول على البيانات الإحصائية من قبل الجهات التي تطلبها.

4. تجنب المبالغيات في نشر البيانات الإحصائية.

5. توقيت الكشف عن البيانات الإحصائية والالتزام بذلك.

وقد تكون هناك استثناءات في مجال الشفافية عندما تتعلق البيانات الإحصائية بالمصالح الحيوية للدولة وبأمنها واستقرارها الاقتصادي على ألا تستخدم هذه الاستثناءات الإحصائية في القضايا التي لا علاقة لها بمصالح الدولة الحيوية والأمنية، أي تستخدم كذريعة للتهرب من إعطاء البيانات الإحصائية.

إذ غالباً ما تحجب البيانات الإحصائية تحت غطاء أمن الدولة ومصالحها الحيوية. وفي مجال العلاقة بين الشفافية وإتاحة البيانات الإحصائية ينبغي ألا تتعرض الشفافية إلى المساس بالمعلومات التجارية السرية للأشخاص وأن لا تمس حقوق الأفراد الشخصية².

³ الأونكتاد، بنود المعلومات الخاضعة لكشف بيانات الشركات، جنيف، 2004، ص30.

² الأونكتاد UNCTAD، الشفافية في اتفاقيات الاستثمارات الدولية، جنيف، 2005، ص10.

فالحق في المعرفة الإحصائية بات يستوجب مدونة دولية مثل الحق في التنمية.

وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على مبدأ الحق في المعرفة الإحصائية، بمعنى أنّ إتاحة المعلومات الإحصائية من قبل دولة لدولة ثانية يلزمها بتعميم تلك البيانات الإحصائية لكل الدول الأولى التي تطلبها⁴.

و بموجب الحق في المعرفة الإحصائية تلزم الدول والشركات ومراكز البحوث الإحصائية و دوائر الحسابات القومية بنشر البيانات الإحصائية دون تمييز. وطبقاً للحق في المعرفة الإحصائية تتيح الأطراف المضيفة كافة نشر البيانات الإحصائية للجمهور.

وينصرف هذا النشر على مشاريع القوانين والأنظمة الضريبية والسياسات الاقتصادية ومؤشرات الحسابات القومية كافة وأنشطة التصدير والاستيراد، وما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية والميزانية العامة وميزان المدفوعات والموقف في المديونية والاحتياطية الدولية، وأرباح الشركات وتقاريرها المالية.... الخ.

14. بيانات عن التطوير التكنولوجي ونقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

15. بيانات عن الأعمال والهيئات التجارية الأجنبية والمحلية التي تتعامل معها.

16. بيانات عن سياسات التسعير.

ثالثاً: الشفافية والحق في المعرفة الإحصائية:-

مع ترابط الاقتصاد العالمي وتزايد دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، وتزايد موجه التوجه نحو تشكيل الفضاءات الاقتصادية، ومع تزايد حاجة الباحث للبيانات الإحصائية ظهرت حملة دولية تدعو إلى الحق في المعرفة الإحصائية، وفرض اشتراطات واسعة النطاق على مراكز البحوث الإحصائية التابعة للدولة، وعلى الشركات والمؤسسات الدولية نشر البيانات والمعلومات الإحصائية مع اشتراط دقتها ومشروعيتها والالتزام بتوقيعات نشرها.

بل إن نشر البيانات الإحصائية أو ما يُعرف بالإعلام الاقتصادي، والذي بات بدوره شرطاً ضرورياً لكي يعمل الاقتصاد بكفاءة.

⁴ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشفافية؟، جنيف، 2004، ص33.

وعليه فإن نشر المعلومات الإحصائية في وقت غير ملائم قد لا يكون له أية جدوى فالبيانات الإحصائية غير المتاحة في التوقيت المناسب تُعدّ خللاً إحصائياً في جانب الدولة أو الجهة المصدرة لتلك الإحصاءات.

ويتصرف التوقيت إلى إصدار التقارير الدورية في مواعيدها المقررة، وكذلك إصدار الميزانيات العمومية والتقارير المالية للشركات، وكذلك الخطط الاستثمارية للدولة، وحسابات المراجعة⁷.

خامساً: الشفافية والتلاعب الإحصائي والفساد الإحصائي:-

تعد قضية التلاعب المحاسبي في البيانات المالية من القضايا المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية ففي عام 2002 انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية حالات التلاعب الإحصائي من خلال تواطؤ الشركات مع شركة أندرسن العالمية للتدقيق والمراجعة المحاسبية وإصدار إحصاءات غير صحيحة عن وضع الشركات المالي.

فلقد قامت هذه الشركة بتزويد البيانات الإحصائية الخاصة بالوضع المالي لشركة

وتكون الشركات متعددة الجنسية والوطنية منها، تكون ملزمة بنشر البيانات والمعلومات الإحصائية كافة المتعلقة بأنشطتها التجارية للجمهور. وكذلك البيانات الخاصة بأنشطتها المالية⁵.

ومن الملاحظ أن الحق في الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية تنص عليه العديد من الاتفاقيات الدولية⁶.

رابعاً: التوقيت وإتاحة البيانات الإحصائية:-

مع تزايد موجة التحررية الاقتصادية وتداخل وتكامل الاقتصاد العالمي، يصبح توقيت نشر البيانات الإحصائية على قدر كبير من الأهمية، حيث باتت الإحصاءات الدولية مثل IFS تصدر في وقت محدد وإن أي تأخر من قبل الجهات الوطنية في تزويد صندوق النقد الدولي بالبيانات الإحصائية المطلوبة ينعكس سلباً على إحصاءات تلك الدولة وعلى مستخدمي تلك الإحصاءات.

وعليه فإن اعتبارات نشر البيانات الإحصائية يعدّ عملاً مكماً للحق في المعرفة الإحصائية.

⁵ الأمم المتحدة، مدونة الأمم المتحدة بشأن الحق في المعرفة الإحصائية، نيويورك، 2004، ص37.
⁶ الأونكتاد UNCTAD، اتفاقيات الاستثمار الدولية، جنيف، 2004، ص38.

⁷ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إعلان المنظمة المتعلق بتوقيت نشر البيانات الإحصائية، باريس، 2005، ص44.

خاتمة

الشفافية في البيانات الإحصائية ومصادقية تلك البيانات يُعد عاملاً رئيساً في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة في مختلف المجالات التنموية وخاصة سواء في مجال الاستثمار أو في مجال رسم السياسات الاقتصادية.

كما أن مصادقية المعلومات الإحصائية التي تصدرها المؤسسات الدولية يعد عاملاً رئيساً من عوامل الرشادة في السياسة الاقتصادية الدولية.

على أن قضية الشفافية في البيانات الإحصائية ومكافحة الفساد في البيانات الإحصائية ومكافحة الفساد الإحصائي وقضايا التلاعب الإحصائي لم يعد حتى اليوم على أجندة مراكز البحوث الإحصائية العربية.

وعليه نوصي المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بإيلاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية، حيث أننا لم نسمع حتى اليوم أن قضية احصائية رفعت إلى المحاكم لإساعتها لبرامج التنمية، لذا نوصي بأن يكون موضوع الفساد الإحصائي والشفافية الإحصائية والمساءلة الإحصائية موضوع المؤتمر القادم للمعهد.

أترون للطاقة، وأعلنت تقارير مالية مزيفة، حيث أخفت مديونية الشركة وأظهرت الشركة في وضع مالي جيد خلافاً للحقيقة. وبعد اكتشاف التلاعب المحاسبي انهارت هذه الشركة.

وحدثت حالات تلاعب إحصائي عديدة من خلال تزوير البيانات الإحصائية، ونشر بيانات مالية تظهر إحصائية الوضع المالي للشركة بشكل جيد خلافاً لحقيقة وضعها المالي.

وهنا يظهر مدى مصادقية البيانات الإحصائية ومدى مصادقية الإحصاءات التي تضمنتها التقارير المالية التي تصدرها شركات التدقيق والمحاسبة الدولية.

وتؤكد هذه الحالة عمق الفساد الإحصائي لشركات المحاسبة والتلاعب في الإحصاءات المالية وخاصة إخفاء الديون. وعليه فإن مسألة الشفافية في البيانات الإحصائية تتجاوز عملية الانفتاح ونشر البيانات الإحصائية إذ إن مصادقية تلك الإحصاءات باتت أهم من نشر تلك البيانات.

وهذا الموضوع يطرح قضية المساءلة الإحصائية القانونية ومكافحة الرشوة والفساد الإحصائي⁸.

⁸ حميد الجميلي، أزمت الاقتصاد الأمريكي، الدار الأكاديمية للنشر، طرابلس، 2005.